

مسألة هرووف الفلاحين من القرى في مصر بناء على الوثائق البردية المعاصرة

د. فالح حسين
الجامعة الاردنية

تهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على ظاهرة هجرة الفلاحين المصريين لقراهم في فترة محددة هي اواخر القرن الاول وأوائل القرن الثاني للهجرة وكيفية معالجة الدولة لها ، هذه الهجرة التي تبدو هنا مختلفة عن الهجرة التي عرفت في نفس الفترة تقريبا ، في مصر آخر من أمصار الدولة الاسلامية ، الا وهي هجرة أهل القرى في العراق ، ووجه الاختلاف هنا هو أن هجرة فلاحي مصر لم تكن نحو المدن الجديدة أو مراكز الادارة السياسية والاقتصادية كما هو الحال في العراق بل الى أماكن أخرى من الريف المصري في الاغلب الامر الذي أدى الى الصاق صفة الهاربين بالفلاحين الذين تركوا قراهم ، لذا فضلنا هنا وضع كلمة هروب الفلاحين عوضا عن الهجرة . ومما يلفت الانتباه أن ظاهرة الهجرة في العراق تبدو أكثر وضوحا لأنها تشبه ما تعانيه كثير من المجتمعات الحديثة من هجرة أهل الريف الى المدن بغض النظر عما تخلفه هذه الهجرة من بلبلة في المدن ومن أثر سلبي على الحياة الزراعية في الريف ، في حين أن الوضع بمصر لا يمكن أن ينظر اليه على هذا النحو وان الدارس لوثائق هذه الفترة يلاحظ أن للظاهرة هذه خلفية مختلفة .

ان التشابه في نتيجة الهجرة في كل من مصر والعراق أدى الى اتخاذ الدولة اجراءات مشابهة لمقاومتها واعادة الامور الى طبيعتها . ولكن نتيجة هذه الاجراءات ليست متشابهة اذ نلاحظ نجاحها في العراق أكثر منها في مصر وربما يعود ذلك الى اتساع المشكلة في مصر أكثر من العراق . اضافة الى ان اتجاه الهجرة في العراق كان واضحا وبرز في المصرين الكبارين ، البصرة والكوفة ، الا أنه كان أكثر وضوحا في البصرة (١) . أما في مصر فان الولاية بأكملها كانت ميدانا لهذه الهجرة .

ويود الباحث هنا لفت النظر الى مصر لاننا نملك الكثير من الوثائق التي لفت الضوء على حجم هذه المشكلة من خلال حديثها عن ردة فعل الدولة تجاهها عبر المراسلات التي دارت بين الولاة في الفسطاط وتابعيهم في الكور المصرية . كما نود أن

نذكر أن الدارس لتاريخ مصريلمس هذه الهجرة في كثير من الفترات ، ولكن تركيزنا عليها في هذه الفترة يعود لوفرة الوثائق التي تحدثت عن الموضوع .

من الواضح أن الهجرة قد تفاقم خطرها في الربع الأخير من القرن الاول الهجري / السابع الميلادي مما يعني أنها لم تكن وليدة ساعتها بل نتيجة تراكمات بدأ يظهر أثرها الآن ، إذ أننا نسمع بالاجراءات الرسمية ضد الهجرة منذ أيام عبد العزيز بن مروان الذي حكم مصر بين ٦٥-٨٥هـ وأول اشارة لها جاءت على لسان ساويرس بن المقفع الذي وضع سير بطاركة الاسكندرية وقال انه اعتمد في تأليفه على وثائق الكنيسة والشهود العيان الذين دونوا السير المعاصرة لآباء الكنيسة(٢) . فقد بين أن عبد العزيز بن مروان حاول إيقاف الهروب من الارض الى الأديرة القبطية لما لاحظ موجة الترهّب التي تعنى ترك الارض الزراعية بل فرض جزية على الرهبان في مصر وكلف شخصا للقيام بهذه المهمة « فأنفذ صاحباً له اسمه يزيد ممن يأمن اليه ومعه آخر فأحصى جميع الرهبان في كل الكور ووادي هبيب وجبل جراد وسائر الاماكن وجعل عليهم جزية دينار واحد على كل نسمة وامرهم أن لا يهربوا أحد بعد من احصاه وهذه أول جزية وزنوها الرهبان »(٣) ، واستمر هذا الحال بعد عبد العزيز ولكن بشمولية أكبر ، إذ يذكر عن أيام عبد الله بن عبد الملك أنه أرسل شخصين هما عاصم ومزيد مع جماعة « وأوسموا الغرباء الذي وجدوهم على أيديهم وجباههم وأنفذوهم الى مواضع لم يعرفوها »(٤) . وهذه أول اشارة الى اتخاذ اجراءات عملية ضد الهاربين . ولم ينته الحال الى التغلب على المشكلة بل العكس ، إذ يبدو أن المسألة عادت بشكل أكثر حدة في أيام خلفه قره بن شريك (٩٠ - ٩٦هـ) ، إذ نسمع عن هرب الناس بعائلاتهم ، وهذا ما أفادته الوثائق اضافة الى ساويرس الذي يلّمح لأول مرة الى المشاكل الاقتصادية ، فهو يقول « وكانوا الناس يهربوا ونساءهم وأولادهم من مكان الى مكان ولا يأويهم موضع من أجل البلايا ومطالبات الخراج وعظم ظلمه أكثر ممن تقدمه ثم أنه ولى انسان اسمه عبد العزيز من مدينة سخا وكان يجمع الهاربين من كل موضع ويردهم ويربطهم ويعاقبهم ويعيد كل منهم الى موضعه »(٥) ، وهذا ما ستؤكدّه الوثائق البردية التي عثر عليها من أيام قره كما سنرى(٦) ، ونجد لديه ما يدل على أن احوال مصر كانت صعبة اقتصاديا دون أن يصرح بذلك إذ يقول « ثم انزل الله على ارض مصر وباء عظيم وصار من يموت في كل يوم لا يعرف عدده »(٧) .

ويستمر الحال رغم كل ما فعله قره من اجراءات ليأتي خليفته اسامة بن زيد فيتابع ما سار عليه سلفه ، واستمر الفلاحون بالهرب إذ حدث في أيامه « غلاء عظيم لم يسمع بمثله من الجيل الاول ومات في ذلك الغلاء أكثر ممن مات في الوباء وأشرفت جميع الاغنياء والفقراء على الموت »(٨) ، ومعنى هذا أن الازمة ازدادت شدة فما كان من اسامة الا ان شدد المراقبة على الهروب من الارض لأن الغلاء الذي أعقب الوباء لا بد

أدى الى تفاقم الهجرة فكانت تعليمات اسامة واوامره صارمة فنراه يمنع ايواء الغرباء (الهاربين) في الكنائس والبيع وفلا طرد القائمون عليها « من كلن عندهم من الغرباء » (٩) وحاول تجديد ما بدأه عبد الله بن عبد الملك وعبد العزيز من قبل ، اي منع اللجوء الى الاديرة بحجة الرهينة ، اذ قام باحصاء الرهبان وجعل لمن احصاهم اشارة « واوسمهم كل واحد منهم بحلقة حديد في يده اليسرى ليعرف ووسم كل واحد باسم بيعته وديره بغير صليب بتاريخ مملكة الاسلام وكان في سنة ست وتسعين للهجرة » (١٠) ، وهذا يعني ان الاوامر صدرت بنعيد تسلمه ادارة خراج مصر فوراً وعاقب بشدة كل من عثر عليه في الاديرة بعد ذلك من الهاربين (١١) . وابتكر اسامة السجل اي ما يمكن أن نعتبره جواز سفر او تصاريح التنقل لضبط الهروب من القرى والاراضي الزراعية ويذكر ساويرس امر اسامة فيما يتعلق بالسجل كما يلي « وكان يكتب ويقول كل موضع يوجد فيه انسان ماشي او يعدي من موضع الى موضع وطالع من مركب او نازل وليس معهم سجله يؤخذوا وتنهب المركب وما فيه وتضرب بالنار » (١٢) وليس هذا وحسب بل انه فرض غرامة على من يفقد سجله او يدعي فقدته مقدارها خمسة دنانير لقاء تجديد السجل . كما تابع عملية الكشف على الاديرة للتأكد من عدم ايواء هاربين جدد . ورغم كل هذه الاجراءات كان يعثر على المخالفين فيشتد في عقابهم وعقاب من قدم لهم المأوى وعندما كشف على الديارات « وجد فيها جماعة من الرهبان بغير حلق في أيديهم فمنهم من ضرب رقبته ومنهم من مات تحت السياط ثم انه سمر باب البيعة بالحديد وطلب منهم ألف دينار » (١٣) .

ويلاحظ ان المشكلة لم تغلب عليها الادارة الاموية في الفسطاط رغم هذه الصورة القاتمة ، يدل على ذلك ما فعله القاسم بن عبيد الله بن الحجاب الذي تولى مصر أيام هشام بن عبد الملك الذي « ولى ولاية في كورة مصر اشد منه قوما جمعوا الناس الغرباء من الاسكندرية الى أسوان » (١٤) .

لقد آثر الباحث رسم هذه الصورة من خلال ما رواه ابن المقفع برغم ما يبدو فيها من مبالغة ، ولكن سنرى من خلال الوثائق أن الصورة العامة هذه قد أيدتها الوثائق العربية او اليونانية والقبطية العائدة لنفس الفترة التي تبين سعة المشكلة بشكل لا لبس فيه .

وقبل المضي في الحديث لنا أن نتساءل عن سبب بروز المشكلة وعلى هذا النحو الذي يبدو مؤلماً ، دون أن تتمكن الدولة ، برغم شدة الاجراءات ، من إيقافها ولو جزئياً بدليل استمرارها منذ أيام عبد العزيز وحتى أيام ابن الحجاب وابنه القاسم الذي تولى خراج مصر لهشام بن عبد الملك أي ما يقرب من نصف قرن . وهذا يعني بالنسبة لنا ان الادارة الاموية تبدو وكأنها فقدت السيطرة على الارض وأهلها لأن ترك

الأرض (القرى) الى أماكن أخرى يعني بالضرورة اضطراب العلاقات الزراعية فيها نتيجة إهمال الأرض المزروعة التي يتركها العاملون عليها إضافة الى الانخفاض الحاد في الربح الضريبي الحاصل من حرمان الدولة من ضرائب الأرض وما يتبعها من نقص المواد التموينية المؤدي بالضرورة للفلاء الذي تحدث عنه ساويرس أكثر من مرة . والتي جعلت قره بن شريك يطلب رسميا من تجار الصعيد حمل نصف ما لديهم من قمح واحضاره لبيعه في الفسطاط (١٥) .

وهذا يجعلنا نذكر بتدابير الحجاج في العراق بنفس الفترة تقريبا ٧٥-٩٥هـ والتي لا نملك حيالها الا الروايات الواردة في مصادرنا التاريخية وهي لا تغطي الا صورة مشوشة عما جرى ، مؤداها الحديث عن ظلم الحجاج نتيجة محاولته إعادة أهل القرى الى قراهم . وهنا نريد الإشارة الى آثار أحداث العراق السياسية والثورات المتوالية ضد الدولة الأموية التي لا بد وأنها أثرت على عمارة السواد (١٦) حتى أن الطبري يذكر أن مشاركة الكثيرين بالثورات كانت تسعى لعدم أداء واجباتهم للدولة (١٧) ، وقد شعر الحجاج بذلك فأبدى تشددا في الجباية أول الأمر حتى احتج الدهاقين (١٨) . ثم برزت في هذه الأونة على السطح مشكلة هجرة الفلاحين من القرى وكانت أكثر بروزا في البصرة منها في الكوفة نظرا لانتعاش أحوالها الاقتصادية واتخاذها ميناء تجاريا بعد فترة وجيزة من تمصيرها (١٩) . والنتيجة المتوقعة تراجع أحوال الزراعة لقلة المشتغلين في الأرض مما أدى فعلا الى كسر الخراج ، فكان إجراء الحجاج الحازم هو الأمر بإعادة أهل القرى الى قراهم بالقوة ، تماما كما حصل في مصر . فقد ذكر الطبري عن حمزة ابن ربيعة (أن عمال الحجاج كتبوا اليه أن الخراج قد انكسر وأن أهل الذمة قد أسلموا ولحقوا بالامصار فكتب الى البصرة (٢٠) وغيرها أن من كان له أصل في قرية فليخرج اليها (٢١) ويوضح ذلك الجهشيارى عندما ذكر أن الحجاج أرجع الفلاحين الى القرى وفرض عليهم الخراج (٢٢) .

وقد نلمس مما ذكره المبرد في الكامل أن للمسألة أبعادا سياسية إضافة لتعطيل الأرض إذ لما لاحظ الحجاج كثرة من انضم لابن الأشعث من الموالي قال (انما الموالي علوج وانما أتى بهم من القرى فقراهم أولى بهم فأمر بتسييرهم من الامصار واقرار العرب بها وأمر أن ينقش على يد كل انسان منهم اسم قريته (٢٣) ، وهذا يذكر بما رواه ساويرس من إجراءات ضد الهجرة بمصر .

ويبدو أنه إضافة للمشاكل السياسية والخراب الذي لحقته في الزراعة ممانح عنه الهجرة أيضا فقد وقع بالعراق والمنطقة الطاعون في نفس الفترة (سنة ٨٠) ولكنه كان في البصرة جارفا حتى سمي بالطاعون الجارف (٢٤) وهذا يذكر بالبؤس والفلاء الذي تحدث عنه ساويرس بن المقفع (٢٥) .

وفي محاولة من الحجاج للتغلب على المشكلة قام بتقديم القروض « السلف » للفلاحين ومنع أهل السواد من ذبح البقر لتكثر حيوانات العمل حتى ورد على لسان أحدهم شعرا :

شكونا اليه خراب السواد فحرمّ فينا لحوم البقر (٢٦)

كما ذكر ابن رسته القروض التي قدمها الحجاج وهي (ألفي الف درهم) . وأما عن سبب منع ذبح البقر فبين أنه (لتكثرة الحراثة والزرع) (٢٧) ومع كل ذلك، وما تذكره المصادر من حزم الحجاج ، فقد استمرت الهجرة في العراق ولم تتوقف (٢٨) .

بعد هذه الالتفاتة السريعة لمشكلة الهجرة في العراق ، نلاحظ قواسم مشتركة بينها وبين مشكلة الهجرة في مصر ، أهمها بروزها في الوقت نفسه تقريبا في القطرين، وشعور الدولة بالاثّر السلبي على عمارة الارض ومحاولتها ايقافها بنفس الاساليب ، أي محاولة إعادة الفلاحين الى قراهم وان كانت الاساليب في مصر أكثر وضوحا نظرا لتوافر الوثائق التي تحدثت عنها ولكن ضخامة المشكلة كانت أصعب من أن تتغلب عليها الدولة بمثل هذه القوانين بدليل استمرارها في البلدين . الا أن الفرق الملاحظ بينهما هو أن أسباب الهجرة في العراق أكثر وضوحا منها في مصر .

نعم ان الاشارات واضحة نسبيا عن سبب الهجرة في العراق لكن الامر المستغرب صمت المصادر وحتى الوثائق والتقارير الرسمية والوامر الصادرة عن الوالي ، مما عثر عليه حتى الآن، فهي لا تشير من قريب أو بعيد الى سبب الهجرة أو اثرها على الارض انما ينصب حديثها على محاولة الدولة الوقوف امامها واعادة الهاربين الى قراهم ، ولا نراها تكشف ولو ضمنا عن وجهة نظر الهاربين واسباب هربهم كما أن الروايات التاريخية لم تتطرق لذلك أبدا . وعليه فان ما نود الحديث عنه بخصوص مصر هو اتساع هذه الهجرة كما تدل الوثائق ، وكيفية معالجة الدولة لها دون محاولة البحث عن أسبابها وان كان اجتهادنا يؤدي الى القول أن الصلة بين الارض وفلاحها وربما زيادة التكاليف المفروضة عليهم أو محاولة الحصول على طريقة كسب أسهل في المراكز الكبرى قد تكون مجتمعة أو منفردة السبب في محاولة الهروب عن الارض في مصر . ومما يدعو الى الوصول الى هذا الاستنتاج أن الدولة كانت تلاحق الهاربين في أماكنهم الجديدة لدفع مبالغ الجزية فحسب . وهذا معناه أن من يسمح له البقاء يتخلص من التكاليف الاخرى . وكثيرا ما تحدثت بعض الوثائق عن تطمينات العائدين بأن الدولة لن تطلب منهم سوى الجزية فحسب (٢٩) . ولذلك فان سوء الاوضاع الزراعية قد يكون سبب هذا الهروب ، يدلنا على ذلك اضافة لما سبق أن الدولة كانت ترغم الهاربين غالبا على العودة الى الارض للعمل بها مما يذكر بما فعله الحجاج . اما الهروب من الجزية تحديدا فيصعب على دارس الوثائق هذه الموافقة عليه ولكن المشكلة

بالنسبة للضرائب هي مشكلة الخراج أي ضرائب الأرض التي تتأثر سلبا فعلا باهمالها تماما كما ذكر عمال الحجاج لان نتيجة الهجرة هي خراب الأرض الزراعية ونتيجته انكسار الخراج بالفعل الذي لا ينتج من اسلام من أسلم بل من ترك الناس لأرضهم ولذلك فان مقولة فرض الحجاج للجزية على من أسلم يجب أن ينظر لها بحذر كبير (٢٠) ، حتى ان رواية الجهشيارى التي ذكرها تقول (ما صنع الحجاج بأهل العراق من رده من من الله عليه بالاسلام الى بلده ورستاقه وأخذهم بالخراج) (٢١) ، فالمشكلة هي إعادة الناس الى قراهم ورساتيقيهم وفرض الخراج عليهم لانه بدون عودتهم لا يمكن فرض الخراج الذي هو ضريبة الأرض . والباحث لا يرى علاقة بين الجزية وبين الهجرة وإعادة الناس الى قراهم إلا اذا أخذنا بعين الاعتبار خلط بعض المصادر بين مصطلحي الجزية والخراج . وهذا ما لا نريد الحديث عنه هنا .

وهذا ما نلمسه بمصر اذا لا مشكلة بالنسبة لضريبة الجزية فهي مؤداة من المكلف أينما كان مقر اقامته . وكان الاجراء الاول في مصر فيما يتعلق بمقاومة الهجرة هو التركيز على الجزية حتى أنها فرضت على الرهبان ، فقد رأينا من أيام عبد العزيز بن مروان ان الهجرة اتخذت لباسا دينيا عندما بدأ الهاربون بالجوء الى الاديرة للرهبنة ففرض عبد العزيز الجزية على الرهبان (٢٢) ، ولدينا اعداد من الوثائق سواء كانت ايصالات بالدفع أو طلبات تحصيل لدفع الجزية من الرهبان - وكانت دائما دينارا واحدا - فأحدهما يذكر ضريبة جزية للراهب باسيليوس تبين أنه دفع دينارا (سوليدوس) لجزيته (٢٣) . ورأى البعض أن هجرة القبط كانت رغبة في التهرب من الضرائب (٢٤) ، ولكن يجب أن لا نفهم من الضرائب هنا الجزية بالتحديد وانما مجموع التكاليف المطلوبة وهي أكثر من الجزية بكثير خاصة وأن الجزية كانت تجبى من الهاربين في أماكنهم الجديدة ولم تؤد الهجرة الى اعفائهم منها . لكنهم بالهجرة يتهربون من الخراج والتكاليف العينية الأخرى ، والدليل على ان قرارات الادارة في الفسقاط كانت تلاحق الذين يغيرون أماكن سكنهم بترخيص رسمي بأن عليهم دفع الجزية فيها هو الوثيقة التالية التي تطلب دفع الجزية عن شخص يسكن الفسقاط ولكن بلده الاصل هو أشمون :

(هذا كتاب من عبد الرحمن عامل الامير عبيد الله بن الحجاب على كورة أشمون لجرجه بن لنجين من أهل . . ساكن الفسقاط أنه أصابك من جزية سنة ثلث عشرة ومائة دينرين وسدس وثمان ونصف قيراط منها من جزية رأسك دينرين . . (٢٥) .

ذلك لان الهجرة كما سبق وأشرنا لا بد أن تؤثر سلبا على الاوضاع المالية والاقتصادية لان الهروب عن الأرض معناه تعطيلها وبالتالي تضؤل الناتج العام وحرمان الدولة من الخراج ، ولذلك نجد قره بن شريك مثلا يطالب بعض أهالي القرى في مصر

د. فالح حسين

بالاموال المترتبة عليهم بعد ثلاث سنين من استحقاقها وهذه المطالبات مؤرخة بسنة ٩١ وتطالب بضرائب سنة ٨٨ (٢٦) .

وفي وثيقة اخرى نرى الوالي يصدر تراخيص خاصة للمسموح لهم بمغادرة قراهم ولكنه لفترة محددة كاجراء لتنظيم التنقل وهذا يؤكد ما ذكره ساويرس عن السجل . تقول الوثيقة :

(هذا كتاب من عبد الله بن عبيد الله عامل الامير عبيد الله بن الحجاب علي اعلا اشمون لقسطنطين ببسطاس شاب ائط بخده اثر وبعنقه خالين سبط من اهل بسقنون من اعلى اشمون اني اذنت له أن يعمل بأسفل اشمون لوفاء جزيته والتماس معيشته وأجلته شهرين من مستهل ذي الحجة الى انسلاخ المحرم من سنة (ثلث) عشر ومائة فمن لقيه من عمال الامير أو غيرهم فلا يعترض له في ذلك من الاجل الا بخير والسلام على من اتبع الهدى وكتب طليق في مستهل ذي الحجة تمام سنة اثنتي عشرة ومائة) (٢٧) .

وهذا يعني أن الدولة تشددت بطريقة دراماتيكية في ملاحقة الذين يهربون من قراهم فلم تسمح بالانتقال الا بتصاريح خاصة (سجل) والذي سمعنا عنه أولا أيام أسامة بن زيد الذي تولى خراج مصر من سنة ٩٦-٩٩/٧١٥-٧١٨ واستمر الى أيام عبيد الله وابنه القاسم كما رأينا . وقد ورد في الوثائق القبطية ما يؤكد تطبيق نظام الجواز أو تصريح التنقل اذ تحدث احداها عن التماس ثلاثة من الرهبان للحصول على تصريح للذهاب الى الفيوم لذا فانهم يرجون الامير للحصول على تصريح لمدة ثلاثة أشهر مع العلم أنهم دفعوا الضرائب المستحقة عليهم (٢٨) . ويبدو أن نظام التصاريح استمر فيما بعد اذ نجد وثائق تعود للربع الاخير من القرن الثاني الهجري تتضمن جوازات سفر احدها مؤرخ سنة ١٧٦/٧٩٢ (٢٩)، والثاني يعود لسنة ١٨٠/٧٩٦ (٣٠) .

ولنلق الآن نظرة على الوثائق البردية التي عالجت قضية الهجرة بشكل مباشر أيام قره بن شريك ولنبدا أولا بالوثائق البردية المدونة باللغة العربية ، ففي رسالة من قره بن شريك الى باسيل صاحب كورة أشقوه ، أفروديتو بالوثائق اليونانية ، فبعد المقدمة تقول الرسالة : « فان هشام بن عمر كتب الي يذكر جالية له بأرضك وقد تقدمت الى العمال وكتبت اليهم ألا يؤوا جاليا فاذا جاءك كتابي هذا فادفع اليه ما كان له بأرضك من حالته ولا أعرفن مارددت رسائله أو كتب الي يشتكيك والسلام على من اتبع الهدى . وكتب يزيد في جمادى الآخرة سنة احدى وتسعين » (٤١) . ووثيقة أخرى من نفس الوالي الى نفس المرسل اليه تحدث عن الغرامة التي كان قره قد فرضها على الهاريين عند العثور عليهم واعادتهم الى قراهم ، وهي ناقصة من بدايتها تقول : ... كتب الي أنك قد أرسلت الي بالنبطي .. الذي فر وبالأربعة الدنير

وثلك الدينز غرامته » وهي مؤرخة في شهر ربيع أول من تسعين أي بُعيد وصول قرّة لمصر واليا عليها مباشرة .

أما الوثائق البردية المدونة باليونانية فلدينا احداها التي تعود لفترة عبد الله ابن عبد الملك الذي يبدو أنه الذي بدأ الاجراءات ضد الهجرة وسار قرّة على نهجه اذ تبين البردية رقم ١٣٣٣ من البرديات اليونانية المحفوظة في المتحف البريطاني بداية معالجة قضية الهاربين كالتالي : يقول الوالي الى عامله في كورة أشقوه : « أرسل اليهم رجالا قادرين من أهل الثقة وممن يستطيعون الكتابة وأرسل معهم تعليمات بالذهاب الى المفوضين المسؤولين عن الهاربين وليكتب بحضورهم أسماء الذين هربوا كاملة ذاكرين المكان الذي هربوا منه والى أي كورة اتجهوا ثم تسجل أسماء الذين هربوا اعادتهم الى أماكنهم وأولئك الذين يسمح لهم بالبقاء على أن يدفعوا ضرائبهم (٤٢) فيها » وتنتهي الرسالة في الحث على تنفيذ الاوامر الصادرة بدقة (٤٤) .

أما الوثائق البردية العائدة لفترة قرّة بن شريك فهي الوسيلة الوحيدة الواضحة التي تبين اجراءات الدولة في مقاومة الهجرة وقد نشرت وثيقتان ضمن مجموعة ليشكوف من البرديات الجورجية الروسية تتحدثان عن التدابير ضد الهجرة أيام قرّة تقول الوثيقة رقم (١) « ... في حالة وصول رسالتنا الحالية اليك اكتب اليينا حالا ماذا فعلت بشأن الهاربين ... نرجو أن يكون واضحاً لديك أنه في حالة عثوره (أي الرسول) علي أي لاجيء في كورتك ممن طلبنا اعادتهم الى قراهم فانه لن يقبل منك أو من أهل كورتك أي عذر بعد الآن » . ثم يطلب منه اعتقال كل من بقي من الهاربين في كورته وارساله مخفورا ... (و اكتب الى صاحب الكورة التي جاءوا منها حول ارسالهم اليه ومن ثم اعادتهم الى قراهم التي هربوا منها . واحرص أن يكون كل اهتمامك لهذا الامر و اكتب بدقة تامة حول عددهم لكي لا تتحمل أية مسؤولية ، واذا ما وجد رسولنا منهم شخصا واحدا فان العقاب الذي ينتظرك سيكون شديد » . والرسالة تعود لسنة ٩١/٧١٠هـ (٤٥) . وتفصل الوثيقة رقم (٢) ضمن المجموعة نفسها الحديث عن قضية الهاربين فتقول : « ... فقد أرسلنا الى أسفل الارض أشخاصا لكي يقوموا باعادة كل الاشخاص الذين هربوا من أرضك خلال العشرين سنة الماضية . وعند وصول كتابنا هذا اليك أبعث فوراً ثلاثة من الرجال الموثوقين للبحث عن الهاربين وليعرفوا من أي القرى هربوا ... لاستلام من يعثر عليه ومعرفة أعدادهم لاعادتهم اليك بعد تسجيل أسمائهم ، و اكتب الى رؤساء قراهم ليؤمنوا سكنهم لمدة شهر وسنقوم ان شاء الله بدفع التكاليف لهم . واذا وجد شخص من كورتك غادرها في العام الماضي وعرف أهل قريته مكان اقامته فاكتب لنا عنه مع اسم المكان الذي هرب منه لترسله اليك ... » وبين في نهاية الرسالة أن انذي قدم له المأوى مكلف بدفع غرامة ثقيلة (٤٦) ، ونود هنا أن ننوه أن ملاحقة الهاربين تعود الى من هرب من قريته قبل

عشرين سنة وليس الهاربين حديثا ، اضافة الى أن الدولة حاولت تقديم المأوى العاجل للهاربين لمدة شهر مما يذكر بما فعله الحجاج من تقديم السلف للفلاحين . وهنا تبدو المعونة للمساعدة على اعادة ترتيب أوضاع المعادين الى قراهم .

أما البرديات التي نشرها Bell في مجلة Der Islam مترجمة من اليونانية الى الانكليزية ففيها كثير من الوثائق التي تلقي ضوءا ساطعا على تدابير قرّة بن شريك ضد الهجرة التي أراد السيطرة عليها . ولكنه لم يوفق كما يبدو ، وهذه الوثائق والتي تمثل رسائل الوالي المتضمنة الاوامر الصادرة بشأن الهجرة تعود لسنتي ٩٠-٩١ ، ونظرا لاهميتها في اجلاء الصورة هنا نرى استعراضها مباشرة : -

تحدثت البردية رقم ١٣٨٤ عن غرامات فرضها قرّة على الهاربين ومن يساعدهم على الهرب أو يتوانى في منع الهرب من مسؤولي الكور ، وتشجيع عملية البحث عن الهاربين برصد الجوائز لمن يدلي بمعلومات تعين على القاء القبض عليهم . تقول الرسالة ... (عند استلامك كتابي هذا أجمع الزعماء والجيش في كورتك وقرأ عليهم هذه الرسالة ومرهم أن يكتبوا نسخة عنها لكل مكان في كورتك لتقرأ على الناس وتنشر في كنائسهم) ثم يطلب ارسال من لديهم من الهاربين خلال مهلة محددة (وإذا أثبت بأن لديهم هاربا فسجل اسم كل واحد منهم واسم والده والمكان الذي هرب منه وغرمه ٥ سوليدوس واجلده ٤٠ جلدة وأرسله الينا مخفورا) ... ثم يتابع أمره : (لذا فاننا سنرسل رجلا الى كورتك لاجراء تحقيق دقيق بخصوص الهاربين وإذا وجد أن أي شخص قد دخل كورتك بعد اصدار القائمة فيجب تغريمه ٥ سوليدوس والشخص الذي قدم له المأوى ١٠ سوليدوس وزعماء قريته والشرطة التابعة له يفرم كل منهم ٥ سوليدوس) ، ثم يعطى مكافأة لمن يدلي بمعلومات عن أي هارب ٢ سوليدوس ، وتنتهي الرسالة كعادة قرّة في الرسائل العربية أيضا بالتهديد والوعيد اذا ما بدى من صاحب الكورة أي تقصير في تنفيذ ما صدر اليه من اوامر (٤٧) .

وتطلب الوثيقة رقم ١٣٣٤ من المرسل اليه أن يحضر الى الفسطاط ويحضر معه سجلا بأسماء الهاربين من كورته كاملة ، وذلك ضمن التقرير الذي يجب احضاره عن أموال الكورة (٤٨) . وتحمل البردية رقم ١٣٤٣ اوامر أكثر تفصيلا مما سبق فيما يتعلق بموقف الدولة من الجلاء أو كيفية معالجته وتبدأ بالحديث عن الهاربين ، مع العلم أن بداية الوثيقة مفقودة ، اذ أمر صاحب الكورة « ... بارسالهم الينا مع عائلاتهم واكتب سجلا بأسمائهم الكاملة والاماكن التي هربوا اليها من كورتك ومقدار ممتلكاتهم بحيث يتضمن السجل أسماء كل من وجد في الكورة منتهكا للاوامر التي اصدرناها والزمن الذي مضى على هروبه في الكورة وما يملك راسماء من سمح له بالبقاء في كورتك ... ثم يقول : أننا أمرنا رسولنا أن لا يغادرك حتى ترسل معه كل الاشخاص حتى اخرهم من عشر عليه في كورتك منذ عشرين عاما وما بعدها وترسل معه أيضا في

سجل خاص اسماء جميع الاشخاص الذين سيتم ارجاعهم .. وبعد الحديث بلهجة التهديد في حالة التقصير بفرض الغرامات المالية والعقاب على الهاربين والمسؤولين في كورتهم ومن يأويهم يطلب الوالي قراءة الرسالة على جميع سكان الكورة ونشرها في كتائبهم ، يقول : .. وإن شاء الله أننا لن ندع كورة من كور مصر الا وسنرسل لها الرجال الاكفاء والعمال المخلصين مع تعليمات بالتفتيش والبحث عن الهاربين بكل حرص ودقة . وسنقوم بتخصيص مبالغ كبيرة لكل من يقوم بالادلاء بمعلومات تتعلق بالهاربين الذين أمرنا بترحيلهم . وكل من يصل إلينا أنه قدم المأوى لهارب بعد رجوع رسولنا إلينا فإنه سيرى أن الاموات محظوظين عندما يواجه العقاب الذي ينتظره لقاء عصيانه الاوامر «٤٩» ، ويبدو أن كل هذا التهديد لم يجد نفعا ولم يؤد إلى نتيجة مرضية ، لذا نرى الوالي يرسل رسالة أخرى وتحمل رقم ١٣٤٤ يشكو فيها بوضوح من عدم تنفيذ الاوامر وأن صاحب الكورة لم يتم إرسال أي من الهاربين إليه .. ويبدو أن الوالي لم يبق لديه الا التهديد بالرسائل ربما لأن الامور وصلت درجة من عدم الانضباط جعلت أوامره دون جدوى ، لذا نجده يقول : « .. لذلك قم بحث الأشخاص في كورتك فيما يتعلق بأمر الهاربين من أنصنا لأن أيا منكم لن يجد له عذرا فيما إذا عثر في المكان الذي يعيش فيه على أي من الهاربين سواء في كرمه أو ساحة بيته أو بستانه فأحرص على حياتك وحياة أهل كورتك » (٥٠) . وهذا يذكرنا بما ذكره ساويرس بن المقفع عن تعليمات أسامة بن زيد عندما طلب عدم ابواء الهاربين (٥١) . وتمثل بردية قبطية ايصالا بوصول الهاربين المعادين إلى أماكنهم ، إذ أرسلت رسالة إلى الوالي بخصوص بعض العائلات التي هربت إلى طيبة ولكنها أعيدت من قبل حاكم المدينة إلى قراها الأصلية . وتمثل هذه الوثيقة اثباتا بأن جميع هذه العائلات قد عادت فعلا ، ولذا قلنا انها تمثل ايصالا باستلام هذه العائلات فعلا (٥٢) . ومن هذه الوثيقة نلاحظ بعض النجاح في ملاحقة الهاربين .

إن مثل هذه المراسلات للدليل واضح على مدى اتساع المشكلة وعلى ضيق الدولة من استفعالها . فقد بينت الوقائع أن هذه الاجراءات لم تتمكن من إيقاف الهجرة ، على الرغم من صرامتها ، والغرامات التي كانت تفرض على الهاربين وعلى من يأويهم ومن يتغاضى عنهم ، وعلى الرغم من اعلان الجوائز لمن يدلي بمعلومات تسهل مهمة التفتيش ، واللجان الخاصة التي شكلت لالقاء القبض على الهاربين واعادتهم . وتشعر الوثائق أن نجاح هذه الاجراءات كان ضئيلا ، كما تدل أن الإدارة سمحت للبعض بالبقاء في مناطق الإقامة الجديدة مع التذكير بأن عليهم دفع التزاماتهم (بخاصة الجزية) فيها ، وقد يفهم من هذا اعتراف الدولة بعجزها تجاه الهجرة ولو ضمنيا . والدليل أن الدولة اضطرت للتعامل مع الواقع الجديد أن بعض القوائم الضريبية أشر فيها مقابل بعض اسماء المكلفين بكلمة « ساح » (٥٣) أي أن المعني ترك مكان اقامته وذلك

لحصر وتدقيق الضرائب كما نعتقد ، ورغم أن هذه الوثيقة تعود لفترة لاحقة إلا أنها تدل على أن عملية الهجرة استمرت فيما بعد حتى أن المخزومي الذي وضع كتابه « المنهاج » في أواخر القرن السادس الهجري يتحدث عن مسألة الهاربين وعملية حصرهم في السجلات الضرائبية ويسميهم الهارب (٥٤) . ويبدو من أحد التقارير، الذي كتبه بعض الموظفين المسؤولين عن ملاحقة أحد الهاربين ، أن مسألة الفقر لا تمثل أساس الهجرة أو لا تحتل الدرجة الأولى على الأقل بالنسبة لهذه الحالة ، وهي تتحدث عن ملكية هذا الشخص الذي هرب واسمه جرجه جاء في تقرير الموظفين المكلفين بملاحقة الجلاء الى رئيسهم ما يلي : (. . فدخلنا في قريته . . فوجدنا له ١٦٢ ضانية و ٦٢ خروفاً ومن البقر ٢٥ بين صغير وكبير وسبعة من البراذين وثلاثة أجمال وبكرا وخمسة أحمر بين صغير وكبير) (٥٥) . فلماذا يهرب من يملك كل هذه الماشية رغم أن التقرير لم يتطرق الى ملكيته من الأرض ونستطيع أن نقول باطمئنان أنه لم يغادر قريته هرباً من الجزية لأنه قادر على دفعها من جهة ولأن الجزية لا تسقط عنه بالهروب كما لاحظنا مما سبق من وثائق . ولذلك لابد أن يكون هروبه لنسب آخر فهل كان سوء الأوضاع الاقتصادية بشكل عام . ؟ ، وهل كان العمل في الأرض والماشية غير كاف لتلبية متطلبات الحياة إضافة للوباء . فهل كان الفلاء والوباء وراء استفحال الهروب ، أو السعي الى المدن سعياً وراء كسب أسهل ؟ . كل ذلك ممكن وإن كنا نعتقد أن الغرض الأخير قد يصدق على العراق باللجوء نحو البصرة أو الكوفة ، ولكن الهجرة هنا مختلفة إذ ليس لدينا أي نوع من التذمر حول مجيء أهل القرى للمدن كالفسطاط ، ولكن هروبهم كان نحو الكور الأخرى التي لا تختلف من حيث ظروف المعيشة عن المنطقة التي هاجروا منها ، ولذلك فهذا مستبعد بالنسبة لهجرة الفلاحين في مصر . أما سوء الأحوال العامة وعدم مقدرة الأرض على إعالة أهلها وتقديم ما عليهم من تكاليف فتبدو هنا أكثر قبولا ، لاننا عثرنا على وثائق يطمئن مصدرها الهاربين بأنهم لن يطلب منهم شيء سوى الجزية إذا ما عادوا الى قراهم (٥٦) .

وأخيراً نود أن نبين أن الوثائق كانت تتحدث باستمرار عن الصعيد في حين يمكننا القول أن الصورة اكتملت عن طريق ما رواه ساويرس بن المقفع لأنه تحدث عن مصر السفلى ، ولا حظنا توافق ما رواه في كثير من الأحيان مع ما ورد في الوثائق الرسمية .

ويمكننا أن نتحدث عن سوء الأحوال الاقتصادية بناء على ما ذكره ساويرس الذي بين أن هذه الأحوال ساءت ابتداء من أيام عبد الله بن عبد الملك عندما تحدث عن القحط وغلاء الاسعار الذي اجتاحت مصر سنة ٨٧هـ (٥٧) ، إضافة لما ذكره ابن تغري بردي من أن النيل بلغ أقل من أربعة عشر ذراعاً في سنة ٨٦هـ ، وفي السنوات الثماني

التالية لم يصل فيضان النيل الى السبعة عشر ذراعا الا مرة واحدة (٥٨) ، ومصر لا تروى الا عندما يصل النيل الى الثمانية عشر ذراعا . ولذلك لاحظنا تفاقم الهجرة وزيادة مدتها في هذه الاونة خاصة أيام قره بن شريك ، الذي انشأ ادارة خاصة وجعلها بادارة شخص يذكره ساويرس باسم عبد العزيز من سخا ، وكانت مهمته ملاحقة الهاريين والقاء القبض عليهم وفرض عقوبات صارمة وغرامات عليهم وعلى من يتستر عليهم ، ثم اعادتهم لقراهم (٥٩) ، ومع كل ذلك لم يكتب لقرة النجاح بايقاف الهجرة لذا تابع خلفاؤه أسامة بن زيد وعبيد الله بن الحجاب وابنه القاسم المهمة باجراءات أكثر حزما ، أما في العراق فأننا نعتقد أن مشكلة الهجرة كانت أضيق نطاقا وامكانية السيطرة عليها اكبر لانها كانت من القرى الى المدن ولذلك كانت الاجراءات اكثر نجاحا مع أنها لم توقفها تماما .



الهوامش

Becker, C. H. , Neue arabische papyri des Aphroditofundes , Der Islam Vol. 2 , 1911 , p. 256 Nr. 4 (Becker , NAPA , Der Islam) .

Arabische papyri des Aphroditofundes, Zeitschrift für Assyriologie , Vol. 20 , 1907. p. 83. Nr. 7 (Becker , PAF , ZA) .

Becker, Papyri Schott-Reinhardt I , Heidelberg , 1906 (Becker, PSRI) .

(١٦) البلاذري - أحمد بن يحيى بن جابر (٢٧٩ هـ) فتوح البلدان ، تحقيق دي غويه ، بريل - ليدن ١٨٦٥ ص ٢٩٢ - ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، (البلاذري، فتوح) .

أنظر قدامة بن جعفر الكاتب (٣١٦ هـ) الخراج وصنعة الكتابة ، تحقيق محمد حسين الزبيدي ، بغداد ١٩٨١ ص ١٦٩ - ١٧٠ . (قدامة بن جعفر - الخراج) .

(١٧) قارن مع الطبري ، ج ٦ ، ص ٢٥٧ . (١٨) جمال محمد جودة ، العرب والارض في العراق في صدر الاسلام ، عمان ، ١٩٧٩ ، ص ١١٢ جمال جودة ، العرب والارض) . (١٩) صالح العلي ، التنظيمات ، ص ٢٣٣ . (٢٠) هنا يجب ملاحظة ذكر البصرة تحديدا ربما لتفشي الهجرة اليها .

(٢١) الطبري ، ج ٦ ، ص ٢٨١ ، أنظر صالح العلي ، التنظيمات ، ص ١٠٠ - ١٠١ . (٢٢) الجهشاري ، محمد بن عبدوس (٣٣١ هـ) الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السقا وآخرون ، نشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي . الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٨٠ ص ٥٧ . (الجهشاري) .

(٢٣) البرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥ هـ) ، الكامل في اللغة والأدب ، جزءان في مجلد

(١) الطبري ، محمد بن جرير (٣١٠ هـ) تاريخ الرسل والملوك ، ١٠ أجزاء ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، ج ٦ ، ص ٢٨١ (الطبري) أنظر صالح أحمد العلي - التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الاول الهجري ، دار الطليعة ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ص ٢٢٣ (صالح العلي ، التنظيمات) .

(٢) ساويرس بن القفح (القرن الثالث الهجري) ، سير آباء الكنيسة القبطية في الاسكندرية ، تحقيق س. ف. سيبولد ، ليدن ١٩٠٤ ص ٨ (ساويرس) .

(٣) ساويرس ص ١٤٣ أنظر المقرئ ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (٨٤٥ هـ) ، الخطط المقرئية ، جزءان ، مطبعة بولاق ، القاهرة ١٨٥٣ ، أوفست ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ (المقرئ ، الخطط) .

Grohmann, Adolf. probleme der arabischen papyrusforschung, Archiv orientalni Vol. 6. 1934. p. 128 (Grohmann, Av. or.)

(٤) ساويرس ، ص ١٤٥ . (٥) ساويرس ، ص ١٤٩ . (٦) أنظر الوثائق في ثانيا البحث (٧) ساويرس ، ص ١٤٩ . (٨) ساويرس ، ص ١٥٠ . (٩) ساويرس ، ص ١٥١ . (١٠) ساويرس ، ص ١٥١ . (١١) ساويرس ، ص ١٥١ . (١٢) ساويرس ، ص ١٥١ . (١٣) ساويرس ، ص ١٥٢ . (١٤) ساويرس ، ص ١٥٤ . (١٥) جروهمان ، أدولف ، أوراق البردي العربية في دار الكتب المصرية ، ٦ أجزاء ، نشر دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٤ ، ج ٣ ، ص ٨ (جروهمان ، أوراق البردي العربية) .

قارن مع فالح حسين ، حول الجزية والخراج
بمصر في القرن الاول الهجري ، المجلة العربية
للملوم الانسانية ، مجلد ٨ عدد ٣٠ ، ١٩٨٨ ،
ص ٧٧ وانظر أيضا في الهامش رقم ١٦ (فالح
حسين ، حول الجزية والخراج ، المجلة
العربية للعلوم الانسانية) .

Grohmann , Ar. Or. Vol. 6, p. (٢٤)
147 - 148 .

جروهان ، أوراق البردي العربية ج٣ ، ص
١٣٥ وثيقة رقم (١٨٠) . (٣٥)

Becker , PSRI , p. 108 - 113 Nr. (٣٦)
a - m .

وانظر جروهان ، أوراق البردي العربية ،
ج٣ ، ص ٤٨ - ٤٩ وثيقة رقم (١٦٠) ص ٥٢
رقم ٦١ ص ٥٤ ، رقم (٦٢) ص ٥٥ ، رقم ١٦٣ .

جروهان ، أوراق البردي العربية ، ج٣ (٣٧)
ص ١١٩ وثيقة رقم ١٧٥ وانظر ص ١١٦
الوثيقة رقم ١٧٤ المؤرخة سنة ١٠٣ هـ اومدة
الاجل فيها خمسة أشهر من شعبان الى ذي
الحجة من نفس العام . وانظر أيضا :

Becker , PAF , AZ, Zo , p. 102 -
103 Nr. 7.

Till , W. Die Koptische Rechtur (٣٨)
kunden der papyrussammlung
der Österreichischen Nationalbi-
bliothek, Wein , 1958 p. 27 - 28
(Till, KR) Hussein, Das Steuer-
system in Ägypten - p. 164 .

Grohmann , Adolf. Aprecu de (٣٩)
papyrologie Arabe , Etudes de
papyrologie, Cairo , 1952 p. 50
(Grohmann, Apreçu.)

Grohmann, Ar. Or. Vol. 6. p. 392 (٤٠)
Becker , NAPA , Der Islam , 2,
p. 257 - 258 . Nr. 6 (٤١)
PAF , AZ , Zo p. 96-97 , Nr. 16,
PSRI , p. 96 Nr. 12

واحد ، مكتبة المعارف ، بيروت ٤ ج١
٢٩٧ (المبرد ، الكامل) .

(٢٤) ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم (٢٧٦ هـ) ،
المعارف ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٧ ،
ص ٦٠١ (ابن قتيبة ، المعارف) ، الطبري ،
ج٦ ، ص ٣٢٥ .

(٢٥) ساويرس ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .
(٢٦) ابن حوقل ، أبو القاسم محمد بن علي
(٣٥٦ هـ) ، صورة الارض ، دار مكتبة الحياة ،
بيروت ص ٢١١ .

(٢٧) ابن رسته ، أحمد بن علي (٢٩٠ هـ) الاعلاق
النفسية ، تحقيق دي غوية ، بريل - ليدن
١٨٩١ أوقست مكتبة المثنى ، بغداد ض ١٠٥
(ابن رسته) .

(٢٨) انظر لتفصيل ذلك ، جمال جودة ، العرب
والارض ص ١١٥ .

(٢٩) انظر :

F. Hussein, Das Steuersystem in
Agypten von der arabischen
Eroberung bis zur machtergrei-
fung der Iulunden 19 - 254/639
(mit besonderer Berücksichtigung
der Papyrusur - Kunden) Verlag
Peter Iang, Frankfurt/M-Bern.
1982 , p. 160 (Hussein , Das
Steuersystem in Agypten ..)

(٢٠) قارن مع جمال جودة ، العرب والارض
ص ١١٥ :

(٢١) الجعشيري ، ص ٥٧ .
(٢٢) ساويرس ، ص ١٤٣ ، القريري ، خطط ج٢ ،
ص ٤٩٣ .

Grohmann, Ar. Or, Vol. 6. p. 128.

Till, W. Die koptischen Ostraka (٣٣)
der Papyrussammlung der öste-
reichischen Nationalbibliothek ,
Denkschr. Bd. 78, Abt, I. Wien,
1960, P. 535 Nr. 10, P. 532 Nr. 1
(Till, KOS) .

- (٥٣) انظر جروهمان ، أوراق البردي العربية ، ج٣ ، ص ٢٣ - ٢٤ وثيقة رقم ١٥١ .
- (٥٤) المخزومي ، علي بن عثمان بن يوسف القرشي المخزومي (٥٨٥ هـ) ، مخطوطة ، **النهاج في علم الخراج بمصر** ، مكتبة المتحف البريطاني رقم Add 23483 ورقة ٧٨ وجه
- (٥٥) وهي غير مؤرخة
- Grohmann , Ar. Or. 6, p. 148 .
- (٥٦) قارن مع
- Till, W, KR., p. 48 , 215 , 218 , 224 , 225 , 228 .
- Till, **Koptische Schutzbrefe Mitteilungen des Deutschen Instituts für Ägyptische Alterumskunde in Kairo**. Bd. 8, Berlin, 1939, p. 84-85 Nr. 18 , 20 , 21 , p. 88, Nr. 22-28. P. 93 Nr. 39-40, P.95, Nr.41
- Crum, W. E. **Coptic Ostraca « From the collections at the Egypt Exploration - Fund »** . London, 1902 p. 21 Nr. 108, 110.
- Hussein, **Das steuersystem in Ägypten** , p. 160 .
- (٥٧) ساويرس ، ص ١٤٥ .
- (٥٨) ابن تغري بردي ، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤ هـ) .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ، القاهرة ١٩٦٦ بالوفست ج ١ ص ٢١٣ وما بعدها .
- (٥٩) قارن مع ساويرس ص ١٤٩ .
- جروهمان ، أوراق البردي العربية ، ج٣ ، ص ٢٣ - ٢٤ وثيقة رقم ١٥١ .
- (٤٢) Becker , NAPA , **Der Islam** , 2, p. 263 Nr. 10 .
- جروهمان ، أوراق البردي العربية ، ج٣ ، ص ٢٥ - ٢٦ وثيقة رقم ١٥٢ .
- (٤٣) المقصود هنا الجزية بالدلات كما بينت الوثائق الاخرى .
- (٤٤) Bell , H. I. **Translation of the Greek Aphroditto Papyri in the British museum**, **Der Islam**, 2, P. 269-70 (Bell, **Der Islam**) .
- (٤٥) Zereteli , G. **Papyri Russ-Georg. Sammlung, Die Kome-Aphroditto Papyri der Sammlung lichacov** 11, p. 6-7, Nr. 1 (Zereteli) .
- Zereteli , p. 9-10 Nr. 2
- (٤٦) Bell, **Der Islam**, 2, p. 379-80
- (٤٧) وانظر أيضا الوثيقة رقم ١٣٨٢ ص ٣٧٩ .
- Bell, **Der Islam**, 2, p. 273 .
- (٤٨) Bell, **Der Islam**, 2, p. 274-75 .
- (٤٩) وهذا يذكر بالعقاب الذي تحدث عنه ساويرس أيام قره وبعلده .
- (٥٠) Bell, **Der Islam**, 2, P. 275 - 76.
- (٥١) انظر ساويرس ص ١٥١ .
- (٥٢) Kenyon , **Greek papyri in the British museum, Catalogue withe texts Vol. IV** , London , 1917 .
- حيث نشر Kenyon فيه بعض الوثائق القبطية الى جانب الوثائق اليونانية التي نشرها Bell .